

دعوى التساهل عند الإمام العجلي في كتابه الثقات

زكية مصطفى بن رابعة*

قسم الدراسات الإسلامية ، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، زليتن ، ليبيا

z.rabba@asmarya.edu.ly

تاريخ الارسال 2025/11/11م تاريخ القبول 2026/1/5م

Imam Al-Ajli's claim of book Al-Thiqat leniency in his

Zakia Mustafa bin Rapaa

Department of Islamic Studies, Asmariyah Islamic University. Zliten –
Libya

z.rabba@asmarya.edu.ly

Abstract

One of the most significant Islamic disciplines devoted to maintaining and disseminating the Prophetic Sunnah is the science of prophetic hadith. It has branches in a number of fields, such as the science of Invalidation and Rectification, which determines the narrator's credibility and other aspects, as well as the accepted hadith from the rejected. The topic of leniency in Imam al-Ajli's book "Al-Thiqat," which directly affects the veracity of narrators and the legitimacy of hadith transmission, is one of the numerous issues that pique or curiosity. Therefore, this study is entitled "The Claim of Leniency Imam al-Ajli's Book Al-Thiqat," and it sheds light in particular on al-Imam Ajli. It begins by introducing him through his name, lineage, birth, and death.

After that, it examines his academic status based on what the scholars have said about him. Besides, his students and sheikhs. Following that, it examines his work "Al-Thiqat," where it talks about his name and methodology while concentrating on the study's main topic, "leniency" in documenting unknowns. It then moved to study his academic standing based on the opinions of scholars other than his students and sheikhs. After that, it looks at his work "Al-Thiqat," discussion his name and methods while focusing on the primary focus of the study, "leniency" in documenting unknowns.

Keywords: Imam Al-Ajli, trustworthy people, leniency, documentation of unknown people.

المخلص :

يعد علم الحديث النبوي من أهم العلوم الإسلامية التي اهتمت بحفظ ونقل السنة النبوية، وهو يتفرع إلى عدة علوم، منها علم الجرح والتعديل الذي يعرف من

خلاله حال الراوي من حيث الثقة وغيرها، والحديث المقبول من المردود، وهناك الكثير من هذه القضايا التي يُهتم بها لمعرفة ذلك، ومن بين هذه القضايا قضية التساهل عند الإمام العجلي في كتابه : " الثقات " وهي قضية لها تأثير مباشر على صحة نقل الحديث وموثوقية الرواة، لذا جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " دعوى التساهل عند الإمام العجلي في كتابه الثقات " وهي تسلط الضوء بشكل خاص على الإمام العجلي، حيث بدأت بالتعريف به من خلال اسمه ، نسبه، مولده، ووفاته، ثم استعرضت مكانته العلمية عبر أقوال العلماء فيه، بالإضافة إلى شيوخه وتلاميذه، وبعدها انتقلت إلى دراسة كتابه " الثقات " وتناولت فيه اسمه ومنهجه فيه، مع التركيز على مسألة " التساهل " في توثيق المجاهيل، وهو الجانب المحوري للدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإمام العجلي، الثقات، التساهل، توثيق المجاهيل.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الجرح والتعديل من أشرف العلوم الإسلامية وأجلها التي تحفظ السنة النبوية، وتكشف حال الرواة من حيث الثقة والضبط، وتميز الحديث المقبول من المردود، وهو أساس يعتمد عليه أهل الحديث في معرفة صحة الأخبار ونقلها، ومن بين العلماء الذين برزوا في هذا المجال الإمام العجلي، الذي اشتهر بكتابه الثقات، والذي أثرت حوله دعوى التساهل في توثيق المجاهيل.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى صحة هذه الدعوى عبر تحليل منهج الإمام العجلي في كتابه، واستعراض أقوال العلماء في حكمه على الرواة.

مشكلة البحث:

- توضيح إشكالية التساهل عند الإمام العجلي في توثيق المجاهيل.
- بيان موقف العلماء من توثيق العجلي.

أسئلة البحث :

- ما مدى صحة الادعاءات حول تساهل الإمام العجلي في توثيق المجاهيل في كتابه : الثقات؟

- هل كان الإمام العجلي متساهلا بالفعل في توثيق المجاهيل؟

- ما مدى تأثير توثيق المجاهيل من قبل الإمام العجلي على الدراسات الحديثية

المتأخرة؟

أهداف البحث:

- دراسة مدى صحة الادعاءات حول تساهل العجلي في توثيق المجاهيل.
- رصد موقف العلماء من توثيق العجلي، ومعرفة إن كانوا يأخذون بتوثيقاته على إطلاقها أو يتحفظون عليها.
- تقييم أثر توثيق المجاهيل على الدراسات الحديثية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في فهم مدى دقة منهج العجلي في التوثيق وتأثيره على صحة الأحاديث، وتحليل موقف العلماء حول منهجه.

منهج البحث:

اقتضت هذه الدراسة اتباع المنهج التاريخي في التعريف بالإمام العجلي، والمنهج التحليلي في تحليل منهج العجلي في كتابه واستخراج القواعد التي اعتمدها في التوثيق، والمنهج النقدي في تقييم مدى التساهل أو الدقة في توثيق المجاهيل وفقاً لمواقف العلماء.

هيكلية البحث:

قد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم بعد هذه المقدمة إلى: تمهيد، ومطلبين، وخاتمة. التمهيد: التعريف بالإمام العجلي، والمطلب الأول: منهج الإمام العجلي في كتابه، والمطلب الثاني: تساهل الإمام العجلي في توثيق المجاهيل.، والخاتمة: وفيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث.

التمهيد - التعريف بالعجلي وكتابه :

أولاً - التعريف بالإمام العجلي

اسمه ونسبه ومولده ووفاته: هو أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجلي الكوفي، نزيل مدينة أطرابلس الغرب، وولد الإمام العجلي بالكوفة في سنة اثنين وثمانين ومائة، وتوفي رحمه الله في سنة إحدى وستين ومائة⁽¹⁾.

ثناء العلماء عليه: لقد أثنى العديد من العلماء عليه ووصفوه بألفاظ تدل على سعة علمه وغزارته ومن هذه الأقوال: قال عنه يحيى بن معين: (ثقة ابن ثقة ابن ثقة)⁽²⁾، وقال الخطيب البغدادي قال الحافظ أبو الحسن اللؤلؤي: سمعت مشايخنا بهذا المغرب يقولون: لم يكن لأبي الحسن أحمد بن عبد الله عندنا ببلادنا شبيهه، ولا نظير في زمانه في معرفته بالحديث وإتقانه، و زهده، وقال عنه الوليد بن بكر الأندلسي: كان من أبو

الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي من أئمة الحديث الحفاظ المتقنين من ذوي الورع والزهد. وسئل مالك بن عيسى بن نصر القفصي: «من أعظم من رأيت بالحديث؟» فقال: «أما من الشيوخ فأبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي الساكن بطرابلس المغرب⁽³⁾». وقال الذهبي عنه: (الإمام الحافظ الأوحى الزاهد)، وقد ذكر لعباس بن محمد الدوري، فقال: (ذلك كنا نعهده مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين⁽⁴⁾، وقال ابن ناصر الدين كان إماماً، حافظاً، قدوة، من المتقنين وكان يعد كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين⁽⁵⁾، وهذا قليل مما قيل في الإمام العجلي، والذي يبين أنه كان من كبار النقاد وأعلام الحديث وأئمة الجرح والتعديل.

- **شيوخه وتلاميذه:** من شيوخه أبوه عبدالله بن صالح، وحماد بن أسامة، ويحيى بن آدم، ومحمد بن يوسف الفريابي، و أبو نعيم الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون الواسطي، و مسدد بن مسرهد، ونعيم بن حماد وغيرهم.

ومن تلاميذه: ولده صالح بن أحمد، وسعيد بن عثمان الأعناقى، ومحمد بن فطيس، وعثمان بن حديد الإلبيري، وسعيد بن إسحاق وغيرهم⁽⁶⁾.

ثانياً - حول الكتاب : اتفقت المصادر والمراجع وكتب التاريخ، على أن للعجلي كتاباً اسمه (الثقات)، ومع هذا الاتفاق فقد اختلف بعضهم في تسميته، فسموه ب(الثقات) و(والجرح والتعديل) و(التساؤلات) و (معرفة الثقات)، و(التاريخ)، وقد ورد ذكر الكتاب باسم (الثقات) في كثير من الكتب المصنفة في المصطلح والرجال منها: ابن حجر في التهذيب كما في ترجمته لعبد الرحمن بن سعد المدني " قال العجلي في الثقات : عبد الرحمن بن سعد ثقة "⁽⁷⁾، وهكذا ذكره ابن حجر باسم الثقات في مواضع أخرى"، وقال السخاوي: " وكذا استوفيت ثقات العجلي مراعيًا ترتيبها للسبكي والهيثم"⁽⁸⁾، وقال عبد العليم البستوي في مقدمة تحقيقه

(إن الكتاب اشتمل على العديد من الثقات في الغالب، ونسبة الضعفاء الذين ضعفهم العجلي في كتابه ضئيلة جداً، فاشتهر الكتاب في العصور التالية " بالثقات" أو "بمعرفة الثقات"⁽⁹⁾.

ويقول العلامة أكرم ضياء العمري" أما كتب الثقات، فأول من صنف فيها: أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي⁽¹⁰⁾.

إلا أن تسمية الكتاب ب(الثقات) جرت إلى خطأ كبير عن هذا الكتاب، فقد فهم على أنه مختص بالثقات فقط، كثقات ابن حبان.

وذكر ب : (الجرح والتعديل) فقد قال الذهبي " كتابه : المصنف في الجرح والتعديل، وهو كتاب مفيد...." (11)، وقال ابن ناصر الدين " وكتابه في الجرح والتعديل يدل على سعة حفظه... " (12)، وذكر ب (التساؤلات) فقد قال الإمام السبكي في مقدمته: " هذا كتاب ترتيب سؤلات أبي مسلم العجلي أباه أحمد بن عبدالله رتبته على حروف المعجم تسهيلاً للوقوف عليه (13) "، وذكر ب (معرفة الثقات) وجاء هذا في مقدمة السبكي للكتاب كذلك ، وهو العنوان للنسخة المطبوعة بتحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، حيث طبعت بمكتبة الدار بالمدينة المنورة سنة 1985م، وذكر ب (التاريخ) فقد قال إسماعيل باشا البغدادي في ترجمة العجلي " صنف كتاب التاريخ. كتاب الجرح والتعديل" (14)، وقد ورد في آخر الجزء الثاني من كتاب العجلي حسبما جاء في النسخة الباكستانية " تم الجزء الثاني من التاريخ والحمد لله رب العالمين... الخ" (15). ولكن التسمية الأصح للكتاب هي "معرفة الرجال"؛ لأنه لم يقتصر على الثقات فحسب، بل هناك جماعة جرحهم بالضعف أو الترك أو الكذب أو الزندقة، فهو كتاب عام في تواريخ الرجال تعرض فيه العجلي لكل أنواع الرواة.

المطلب الأول - منهجه في كتابه :

أولاً - منهجه في تراجم الرواة:

1- يذكر اسم الرجل واسم أبيه وكنيته ونسبته إلى البلد أو إلى القبيلة، ويبين إن كان منهم أو من مواليتهم، وقد يهمل ذكر الوالد لا سيما إذا كان اسمه مختلفاً فيه. وقليلاً ما يذكر الأساتذة والتلاميذ.

2_ يذكر طبقة الراوي: إن كان صحابياً بينه، وإن كان تابعياً بينه، ومن كان بعدهم فهو من عامة المسلمين. ومن كان من التابعين فمن بعدهم فيذكر درجتهم من حيث الثقة والضعف.

3_ يحرص على ذكر بلد الراوي في أغلب التراجم حتى في الجزء الذي هو مرتب على البلدان فيقول: مدني تابعي ثقة، أو كوفي تابعي ثقة، أو بصري ثقة، أو حجازي ثقة، وهكذا.

4_ يذكر الرجل فيذكر معه أباه أو أمه أو أخاه، فمثلاً لما ذكر بلال بن سعد قال: شامي تابعي ثقة

(أبوه من أصحاب النبي ﷺ) (16)، ولما ذكر حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب قال: وأمّه بنت أبي مسعود الأنصاري (17)، ومثل هذا كثير.

5_ قد يذكر الرجل وإخوانه في سياق واحد، وأحياناً يقارن بينهما من حيث الضبط أو العبادة أو كثرة الرواية وقلتها، فمثلاً: لما ذكر سعيد بن عبد الرحمن قال: أخو أبي حرة بصري ثقة، وهو أرفع من أبي حرة⁽¹⁸⁾.

6_ بعد ذكر اسم الرجل وبلده ومنزلته يذكر مذهبه في كثير من الأحيان، ويذكر عمله، مثلاً لما ذكر خباب بن الأرت قال: كان بدرياً وكان حليفاً لبني زهرة⁽¹⁹⁾، ولما ذكر خالد بن أبي عمران التجيبي قال: قاضي أفريقية⁽²⁰⁾.

7_ يذكر كثيراً من الروايات والحكايات في المناقب والأخبار والنكت والطرائف وغيرها.

8_ تتصف التراجم بالوضوح والإيجاز، فقد لا تزيد الترجمة على بضع كلمات.

ثانياً - منهجه في الجرح والتعديل:

إن الإمام العجلي لم يصرح بشيء من منهجه وأسلوبه في الجرح والتعديل، فلم يكن لدى بعض العلماء سبيل سوى الاستقراء والتتبع لكتابه لمعرفة منهجه في بعض الأمور المتعلقة بهذا الفن، ولكن بعد التتبع ممكن أن نلخص بعض النقاط في منهجه وهي:

1_ لم يرتب كتابه على الطبقات، ولكنه مع ذلك حرص على إظهار فضل الصحابة والتابعين، فينص في ترجمة الصحابي على أنه من أصحاب الرسول - ﷺ - . وينص في التابعي بأنه تابعي، وقد يميز بينهم فيقول: من كبار التابعين أو خيار التابعين، وأما من بعدهم فيكتفي ببيان مرتبتهم من حيث الجرح والتعديل، وعلى هذا يمكن أن نوزع التراجم الموجودة في الكتاب على أربع طبقات وهي:

1- **الصحابة:** اتفق أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين: على أن الصحابي هو من لقي النبي - ﷺ - مؤمناً به ومات على الإسلام، إلا أن الإمام العجلي مع الذين لا يعتبرون الرؤية في الصغر كافية لإثبات الصحبة بل يتشددون في ذلك. فكثيراً ما نرى ناساً اختلف العلماء في صحبتهم، ويأتي العجلي فيبيت بكونهم تابعين. وهكذا الأمر فيمن رأى رسول الله - ﷺ - في صغره فالعجلي يجزم بكونهم تابعين.

2- **كبار التابعين:** كثيراً ما يستعمل الإمام العجلي هذا الوصف في أقواله، فيذكر كبار التابعين، الأطفال والصغار الذين رأوا رسول الله - ﷺ - في صغرهم قبل أن يبلغوا سن التمييز، أو قبل سن البلوغ أو رأوه كباراً لكن لم يسمعوها منه، أو ممن ولدوا في عهد النبي - ﷺ -.

3 - **متوسطو التابعين:** بعد كبار التابعين تأتي طبقة متوسطي التابعين وصغارهم، ولكن العجلي لا يفرق بينهم. أما من كان من أتباع التابعين أو بعدهم، فلا يذكر العجلي

شيئا عن طبقاتهم، بل يكتفي ببيان مرتبتهم من حيث العدالة والجرح، إلا إذا كان بمناسبة. فمثلا سئل في ترجمة مطر الوراق البصري هل هو تابع أم لا؟ فقال: لا⁽²¹⁾.

4 - **المخضرمون** : وهم الذين أدركوا الجاهلية قبل البعثة، أو بعدها صغارا كانوا أو كبارا، في حياة رسول الله - ﷺ - ممن لم يره بعد البعثة أو رآه، لكن غير مسلم وأسلم في حياته أو بعده، بل يعتبرون من كبار التابعين . إلا أن الإمام العجلي لم يستعمل كلمة (مخضرم) في كتابه؛ ولكنه استعمل كلمة (جاهلي) في عدة تراجم مثاله عندما ذكر شقيق بن سلمة الأسدي قال عنه: يكنى أبا وائل، من أصحاب عبدالله، ثقة رجل صالح (جاهلي). وقد تتبع بعض العلماء التراجم الذي ذكرها العجلي بقوله عنه جاهلي فوجدوا أنهم أسلموا في حياة الرسول - ﷺ - ولكن لم يتمكنوا من رؤيته. ويبدو - والله أعلم - أن مفهوم كلمة (جاهلي) عند العجلي يقارب مفهوم كلمة (مخضرم) عند الآخرين.

2 - نجد أن أقوال العجلي تتصف في الجرح والتعديل بالوضوح والإيجاز، ولا يوجد فيها تعارض أو تناقض، ولكن تعددت أقواله في بعض التراجم وهي تقارب خمس عشرة ترجمة. ويمكن الجمع بينها بكل سهولة بحيث يكون أحد القولين تفسيراً للآخر، فمثلا قال في ترجمة " إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق " ثقة. وقال مرة: جازئ الحديث²². وإذا جمعنا بين قوليه يكون " ثقة جازئ الحديث " وهذا يقارب قوله " لا بأس به " أو ما في معناه.

3_ بعد أن يحدد مرتبة الراوي من حيث العدالة والضبط، يأتي بكلمات تدل على عظمته وفضله وأوصافه واهتماماته، وغالبا ما يأتي العجلي بروايات وأخبار تدل على أوصاف ومميزات الرواة، وأخبار القضاة والحكام والأمراء والزهاد وغيرهم.

المبحث الثاني - تساهل العجلي في توثيق المجاهيل:

أولا - العلماء الذين اتهموا الإمام العجلي بالتساهل:

لم يوجد من الأئمة السابقين من وسم العجلي بالتساهل في التوثيق، وأنه لا يعتمد على توثيقه إذا انفرد به لراو لم نجد فيه قولا لغيره، وأول من وصف العجلي بالتساهل في التوثيق هو المحقق عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي حيث قال: " والعجلي قريب من ابن حبان في توثيق المجاهيل من القدماء"⁽²³⁾.

وقال أيضا في (الأنوار الكاشفة): " وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع"⁽²⁴⁾. وتبعه على ذلك محمد بن ناصر الدين الألباني، في مواطن كثيرة في كتبه، منها قوله في (سلسلة الأحاديث الصحيحة: " العجلي معروف بالتساهل في التوثيق، كابن حبان "⁽²⁵⁾.

وبعدها انتشر القول بتساهل العجلي في توثيق المجاهيل بين طلبة العلم وأصحاب التأليف، حتى شاع واشتهر، ومن العلماء الذين اتهموا الإمام العجلي وقالوا بأنه من المتساهلين مثله مثل الإمام ابن حبان.

1 - ابن الوزير اليماني: حيث ألمح لذلك عندما قال: "فتوثيق العجلي لبعض غلاة الشيعة يدل على أنه يوثق الصدوق" (26). وهو أول من أشار إلى هذا الأمر ولم يسبقه أحد من العلماء.

2 - عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيث قال في أكثر من موضع ما يُشير إلى ذلك، من هذه الأقوال:

قوله: "وقد استقرأت كثيراً من توثيق العجلي، فبان لي أنه نحو ابن حبان" (27)، وقوله: " فلم يبقَ إلا قول العجلي (ثقة) والعجلي متمسح جداً" (28)، وغيرها من الأقوال الأخرى التي تدل على هذا المعنى.

3 - محمد ناصر الدين الألباني: حيث قال: " فالعجلي معروف بالتساهل في التوثيق كابن حبان تماماً" (29).

4- عبدالعظيم عبد العظيم البستوي: فقد قال: " ويظهر تساهل العجلي من خلال إطلاق (ثقة) على الصدوق فمن دونه، وإطلاق (لا بأس به) على من هو ضعيف، وإطلاق (ضعيف) على من هو ضعيف جداً أو متروك، وتوثيق مجهولي الحال ومن لم يرو عنه إلا واحد" (30).

والأسباب التي لأجلها اتهموه بالتساهل هي:

الأول: كثرة توثيقه لمن لم نجد لغيره فيهم كلاماً.

الثاني: مخالفته لغيره من أئمة النقد بتوثيقه رواة جهلهم غيره أو ضعفهم أو تركهم.

الثالث: عدم اعتماد الحافظ ابن حجر لتوثيق العجلي إذا انفرد.

ويرد على هذه الاتهامات من وجوه:

الأول: أما توثيقه لمن لم نجد لغيره فيهم كلاماً، فما وجه دلالاته على تساهله؟

فلو عجزنا أن نعرف حال الراوي إلا من طريق العجلي؟! ثم إن كان هذا دليلاً على تساهل العجلي، فلن ينجو إمام من أئمة الجرح والتعديل من أن يكون متساهلاً كالعجلي، لأنه لا يخلو إمام- خاصة المكثرون من نقد الرواة - من أن نجد له توثيقاً لراو لم يتكلم فيه غيره، فصف يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، بالتساهل إذن بنفس الحجة التي وصفت بها العجلي بذلك!

الثاني: أما مخالفة العجلي بتوثيقه لرواة جهلهم غيره من الأئمة فمتى يكون من عنده زيادة علم مقدماً على غيره، إذا لن نقبل توثيق العجلي في هذه الحالة؟! فقول الإمام

عن راو: إنه (مجهول) إعلام من الإمام عن عدم معرفته له، وإعلان منه أنه لا يخبر حاله، فإذا قال إمام آخر عن ذلك الراوي: إنه (ثقة) فليس في ذلك مخالفة أصلاً، ولا هذه المسألة من مسائل تعارض الجرح والتعديل، لأن من جهل الراوي توقف عن الحكم عليه بالثقة والضعف أيضاً، لعدم معرفته له، ومن وثقه عرفه، وعرف من حاله ما يستحق التوثيق، فأصدر هذا الحكم عليه، فمن كان عنده علم حجة على من لم يكن عنده علم. والعجلي إمام كبير، وكان يقرن بالإمام أحمد ويحيى بن معين في العلم، كما سبق، فمثله لا ينكر عليه أن يعرف من يجهله غيره من أئمة النقد، ولا يستغرب منه أن يكون حجة على عدم علم غيره من حفاظ الحديث.

أما مخالفة العجلي بتوثيقه لرواة ضعفهم غيره أو تركهم سواء فمن نجا من الأئمة من مثل ذلك!؟

وإن اختلاف اجتهادات الأئمة في الرواة جرحاً وتعديلاً واقع واضح وضوح الشمس لكثرة تكرره، ولجميع الأئمة، فلن تجد إماماً إلا وقد وثق من ضعفه غيره أو ضعف من وثقه غيره، وربما كان الصواب مع من وثقه، وربما كان العكس، فلا كون الصواب مع الموثق بالدليل الكافي لو سم المضعف بالتشدد، ولا كون الصواب مع المضعف بالبرهان الصحيح على اتهام الموثق بالتساهل وإلا لن يخلو إمام من أن يكون متشدداً متساهلاً في آن واحد!! لأنه لن يخلو إمام من أن يوثق من الصواب ضعفه أو يضعف من الصواب توثيقه.

الثالث: أما عدم اعتماد الحافظ ابن حجر على توثيق العجلي، فليس بصحيح مطلقاً، بل اعتمده مرات كثيرة، منها عندما ذكر حفص بن عمر بن عبيد الطنافسي في التهذيب قال عنه: ثقة⁽³¹⁾ مع أنه لم يذكر في التهذيب له موثقاً غير العجلي. وها هو يقول عن أم الأسود الخزاعية في (التقريب): (ثقة)⁽³²⁾ مع أنه لم يذكر أن أحداً تكلم عنها في (التهذيب) غير توثيق العجلي، وأمثلة ذلك كثيرة جداً. وهناك مواطن أخرى ينقل الحافظ ابن حجر في (التهذيب) توثيق العجلي، مع ذلك لا يقول عن ذلك الراوي الذي نقل فيه توثيق العجلي في (التقريب): "ثقة" بل يقول: "مقبول".

ولذلك أيضاً أمثلة كثيرة، فليس عدم اعتماد الحافظ لتوثيق العجلي في مواطن قاضيا على اعتماده عليه في مواطن أخرى بل العكس هو الصواب، لأن العجلي إمام من جلة أئمة الجرح والتعديل كما سبق من كلام الأئمة عنه فبأي حجة نعرض عن اعتماد قوله في راو لا مخالف له فيه أصلاً؟

ثانياً - العلماء الذين دافعوا عن الإمام العجلي:

هناك من العلماء من دافع عن الإمام العجلي وقالوا بأنه ليس من المتساهلين،

وأنه مثل غيره من الأئمة النقاد، وممن قال بذلك:

1- الشريف حاتم بن عارف العوني: فقد قال: "وبذلك نكون قد رددنا على أدلة وشبه من اتهم العجلي بالتساهل في التوثيق، وبيّنا أن هذا القول قول مستحدث، وأن جميع الأئمة السابقين على رأي واحد وهو: اعتقاد إمامة العجلي في علم الحديث، وأنه أحد نقاد الآثار وصيارفة العلل، وأئمة الجرح والتعديل، لا يُغمز بشيء في علمه، ولا يُخطأ في منهجه، وأنه يُقرن بالإمام أحمد ويحيى بن معين، فلا أرى بعد ذلك عدم الاعتماد على توثيقه بدعوى تساهله، إلا قولاً مرجوحاً فيه إهدار لأحكام جليلة، من إمام جليل"⁽³³⁾.

2_ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري: حيث قال رداً على من اتهمه بالتساهل: "مما تقدم يظهر للمنصف بجلاء أن القول بتساهل العجلي ليس صحيحاً فيما يظهر لي، وأن الحافظ العجلي له مكانة ومنزلة عالية بين الحفاظ والنقاد، وأن كتابه يعد من أعظم الكتب وأنفعها كما شهد بذلك عدد من أهل العلم"⁽³⁴⁾.

3_ الدكتور محمد الرعود، حيث أجرى دراسة علمية تطبيقية على منهج العجلي، وخُصص إلى مجموعة من النتائج، منها ما قاله: "وخلص القول أن نسبة الضعفاء الذين وثقهم والذين انفرد بذكرهم على اعتبار أنهم مجاهيل هي 8% من كامل العدد، أما الذين سكت عنهم فلا ملامة عليه في ذلك، ولقد سكت البخاري وأبي حاتم في كتابيهما عن مئات الرجال، فلم يذكروا فيهم جرحاً ولا تعديلاً، ولم يُنتقدوا على ذلك"⁽³⁵⁾.

ثالثاً - الرأي الراجح:

العلماء اللذين دافعوا عن الإمام العجلي هو رأيهم الراجح وذلك لعدة أسباب منها:

1_ القول باتهام الإمام العجلي قول مستحدث وأن جميع الأئمة السابقين على رأي واحد وهو: اعتقاد إمامة العجلي في علم الحديث وأنه أحد نقاد الآثار وصيارفة العلل، وأئمة الجرح والتعديل، لا يغمز بشيء في علمه، ولا يخطأ في منهجه، وأنه مثله مثل غيره من النقاد كابن معين وأحمد والبخاري وغيرهم، حيث تفردوا بتوثيق بعض الرواة وقد قُبِلَ منهم هذا الصنيع، والعجلي كذلك إمام ناقد مثلهم يُقبل قوله إذا تفرد.

2_ الدراسة التطبيقية التي أجراها الدكتور محمد الرعود، حيث قام بدراسة الرواة الذين وثقهم العجلي وضعفهم غيره بطريقة علمية، وخرج بنسبة مئوية هي وثيقه للضعفاء، وهي 8% من كامل عدد الرواة الذين تكلم فيهم، وأن هذه النسبة قليلة لا يمكن أن يُبنى عليه حكمٌ بأنه متساهل في التوثيق لسببها.

3 - عند حصر الرواة تبين أن عدد الذين وثقهم العجلي ووصفهم غيره بالجهالة بلغوا ثلاثة وثلاثين راوياً، وهذه النسبة من مجموع الرواة كلهم الذين ترجمهم هي 1,40%، حسب طبعة عبد العليم عبد العظيم البستوي، و 1,56% حسب طبعة دار الباز، وهذه نسبة قليلة جداً ولا تكاد تُذكر، ولا يُستحق أن يُوصف العجلي بالتساهل بسببها⁽³⁶⁾. وبهذا فلا نرى - بعد ذلك - عدم الاعتماد على توثيقه بدعوى تساهله، إلا قولاً مرجوحاً ضعيفاً، فيه إهدار لأحكام جلييلة من إمام جليل عليه رحمة الله.

الخاتمة:

- فأختم الكلام ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي فيما يلي:
- 1- أجمعت الدراسات التي ترجمت للعجلي على أنه ناقد ومن كبار علماء الحديث.
 - 2- أن الأسماء التي أطلقها الأئمة على الكتاب، مختلفة: فسموه بـ(الثقات) و(الجرح والتعديل) و(معرفة الرجال)، و(السؤالات).
 - 3- يُعدُّ الإمام العجلي كغيره من العلماء الآخرين المعتدلين ممن يُعتمد على كلامهم في الجرح والتعديل، ويُحتج بهم إذا انفردوا أو خالفوا، ولا يُعد من المتساهلين.
 - 4- لا حُجة لمن احتج بتوثيقه المجاهيل على تساهله، لأن نسبة هؤلاء الرواة قليلة جداً مقارنة مع العدد الكلي للرواة الذين ذُكروا في الكتاب، فهي 1,40%، حسب طبعة عبد العليم عبد العظيم البستوي، و 1,56% حسب طبعة دار الباز وأخيراً أسأل الله -تعالى- أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وهو حسبنا ونعم الوكيل.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش:

- 1 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (ج 5، ص 349-350)، ترجمة رقم (2176)، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1 (1422هـ-2002م)، وسير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، (ج 12، ص 505-507)، ترجمة رقم (114)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، ط3، (1405هـ-1985م)، وتاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، (ج 6، ص 269-270)، ترجمة رقم (39)، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1424هـ-2003م، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي، (ج 3، ص 266)، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
- 2 - سير أعلام النبلاء (ج 12، ص 506).
- 3 - تاريخ بغداد (ج 5، ص 350).
- 4 - سير أعلام النبلاء، (ج 12، ص 505).
- 5 - شذرات الذهب، (ج 3، ص 266).
- 6 - ينظر تاريخ بغداد، (ج 5، ص 349)، وسير أعلام النبلاء، (ج 12، ص 505)، وتاريخ الإسلام، (ج 6، ص 269).
- 7 - تهذيب التهذيب، لابن حجر، (ج 6، ص 184)، ترجمة رقم (730)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، (1325هـ، 1327).
- 8 - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التورخ، لشمس الدين السخاوي، (ص 363)، تحقيق: سالم الظفيري، دار الصميعي، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1، (1438هـ-2017م).
- 9 - معرفة الثقات، لأبي الحسن العجلي، تحقيق: عبدالعليم البستوي، مكتبة الدار-المدينة المنورة، ط 1، 1405هـ-1985م.
- 10 - بحوث في السنة المشرفة، لأكرم العمري، (ص 90)، بساط-بيروت، ط 4.
- 11 - ينظر تاريخ الإسلام، (ج 6، ص 269).
- 12 - ينظر شذرات الذهب، (ج 3، ص 266).
- 13 - معرفة الثقات، (ج 1، ص 62).
- 14 - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، (ج 1، ص 49)، وكالة المعارف - إسطنبول، (1951-1955هـ).
- 15 - معرفة الثقات، (ج 1، ص 67).
- 16 - معرفة الثقات، (ج 1، ص 255)، ترجمة رقم (180).
- 17 - المصدر السابق، (ج 1، ص 298)، ترجمة رقم (300).
- 18 - المصدر السابق، (ج 1، ص 402)، ترجمة رقم (606).
- 19 - المصدر السابق، (ج 1، ص 332)، ترجمة رقم (402).
- 20 - المصدر السابق (ج 1، ص 331)، ترجمة رقم (391).
- 21 - معرفة الثقات، (ج 1، ص 281)، ترجمة رقم (1736).
- 22 - معرفة الثقات، (ج 1، ص 222)، ترجمة رقم (80).
- 23 - طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن المعلمي، (ج 1، ص 255)، المكتب الإسلامي، ط2، (1406هـ-1986م).

- 24 - الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة"، لعبدالرحمن المعلمي، (ج 12، ص 90)، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، ط 1، (1434م).
- 25 - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الألباني، (ج 13، ص 632)، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1، (1412هـ - 1992).
- 26 - العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير القاسمي، (ج 8، ص 27)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 3، (1415هـ-1994م).
- 27 - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية، للشوكاني، (ص 222)، تحقيق: عبد البرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، .
- 28 - المصدر السابق، (ص 485).
- 29 - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للألباني، (ج 2، ص 218)، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1، (1415هـ-1995م).
- 30 - معرفة الثقات، (ص 125).
- 31 - تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، (ج 1، ص 455)، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط 1، (1435هـ-2014م).
- 32 - المصدر السابق، (ج 4، ص 692).
- 33 - بحث حول توثيق العجلي للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، ورابطه على الشبكة العنكبوتية هو <http://www.feqhweb.com/vb/t5529.htm>
- 34 - <https://www.al-amen.com/vb/archive/index.php/t-2928.html>
- 35 - <https://www.alsunan.com>
- 36 - <https://www.alsunan.com>